# آسيا

## ٢٠ – الحالة في تيمور – ليشتي

### عرض عام

خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن تسع جلسات بشأن الحالة في تيمور-ليشتي، من بينها جلسة واحدة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات[٣١٢]، واتخذ قرارين واعتمد بيانين رئاسيين. وخلال هذه الجلسات، ناقش المجلس دور ومهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي، وتطورات الوضع الأمني والسياسي في البلد والتصدي لمحاولتي اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

ومدد أيضا المجلس ولاية البعثة مرتين لمدة عام واحد[٣١٣].

### ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨: بيان من الرئيس بشأن محاولتي اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

في بيان أدلى به الرئيس في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨[٣١٤]، أدان المجلس بأشد العبارات الممكنة محاولة اغتيال رئيس تيمور ليشتي خوسيه راموس – هورتا، والهجوم على موكب رئيس الوزراء، كاي رالا زانانا غوسماو، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأكد أن الاعتداءين يشكلان اعتداء على المؤسسات الشرعية لتيمور-ليشتي. ودعا المجلس، في جملة أمور، حكومة تيمور-ليشتي إلى تقديم المسؤولين عن هذا العمل الشنيع إلى العدالة، وحث جميع الأطراف في تيمور – ليشتي على التعاون تعاونا فعليا مع السلطات في هذا الصدد، وعلى حل أي نزاعات بالسبل السياسية والسلمية في إطار مؤسساتها الديمقراطية.

### ٢١ شباط/فبراير إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨: إحاطات إعلامية وبيان من الرئيس بشأن التصدي لمحاولتي الاغتيال

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي عرض التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي[٣١٥]. وأبلغ المجلس أنه منذ محاولتي الاغتيال بقيت الحالة الأمنية هادئة وأن الرئيس راموس – هورتا، وإن كان لا يزال في المستشفى، فإن حالته مستقرة، وأن الأطباء يأملون أن يسترد عافيته تماما. وذكر أن البرلمان قد مدد حالة الحصار التي فرضت لمدة ٤٨ ساعة منعا للتجول ومنعا لمظاهرات الجماهير لمدة ١٠ أيام. وقد أنشئت آليات لتحسين التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقوات الأمن الدولية والقوات المسلحة وقوة الشرطة التابعة لتيمور ليشتي. وذكر أنه مما يبعث على الاطمئنان أنه في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير، التزمت حكومة تيمور-ليشتي والبرلمان وجميع الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة، والمؤسسات الأمنية والسكان بوجه عام، الهدوء وضبط النفس وأولت الاحترام الواجب للدستور وسيادة القانون. وبالرغم من أن الاعتداءات أثارت بعض القضايا الخطيرة المتعلقة بالأمن، فإن مسار الأحداث التي

(٣١٢) الجلسة ٦١٢٩ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٣١٣) القراران ١٨٠٢ (٢٠٠٨) و ١٨٦٧ (٢٠٠٩). للحصول على مزيد من المعلومات انظر الجزء العاشر، القسم الأول، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي.

(٣١٤) S/PRST/2008/5.

(٣١٥) S/2008/26.

وقعت خلال الأيام العشرة الماضية عززت أهمية استمرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي، بشراكة مع التيموريين، في التركيز على الجهود المبذولة في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في تقرير الأمين العام، ألا وهي استعراض وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي. وأشار إلى التقدم المحرز في وضع آليات لتشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني. وأطلع بعد ذلك المجلس على آخر مستجدات عمل البعثة، وخصوصا في تطوير قدرات الشرطة ونقل المسؤولية إلى الشرطة الوطنية لتيمور-ليشتي، وعلى أعمال أخرى تتعلق بتطوير القدرات في مجال سيادة القانون. وشدد أيضا على التحديات الإنسانية والإنمائية، لا سيما التحديات المتعلقة بالمشردين داخليا[٣١٦].

وأكد ممثل تيمور - ليشتي أنه بعد الهجمات الفاشلة، اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإلقاء القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة، مع التقيد الصارم بأحكام دستور البلد والقوانين الوطنية. وأكد أن الحكومة تلتزم تمام الالتزام بأعلى معايير حقوق الإنسان في جهودها لتسوية الوضع. وأعرب عن تأييده لاستمرار وجود الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى ضرورة تجنب الظهور بمظهر الاعتماد على المجتمع الدولي بشكل مفرط. ووافق أيضا على أنه يجب على قادة تيمور- ليشتي أن ينحوا خلافاتهم السياسية وأن يركزوا على مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه البلد، بما في ذلك التحديات التي يطرحها المشردون داخليا والملتمسون[٣١٧].

وأكد جميع المتحدثين إدانتهم للاعتدائين المنفذين في ١١ شباط/فبراير على الرئيس راموس-هورتا ورئيس الوزراء غوسماو. وأشادت عدة وفود برد الفعل السريع من جانب الدول المجاورة، ولا سيما المساعدات العسكرية والطبية العاجلة المقدمة من أستراليا. واتفق المتحدثون أيضا أنه على الرغم من التطورات الإيجابية، بما في ذلك الانتخابات وتشكيل الحكومة والتقدم المحرز في الوضع الأمني، فقد أظهر الاعتداءان استمرار هشاشة الحالة في تيمور - ليشتي. وفي الوقت نفسه، أثنى غالبية المتحدثين على رد فعل القيادة السياسية وشعب تيمور - ليشتي على الاعتداءين، حيث أبدوا ضبط النفس وكفلوا استمرار حالة الهدوء. وشددوا على أن الحوار بين الفصائل السياسية في تيمور - ليشتي يظل حاسما لتحقيق المصالحة الوطنية وتمكين الأحزاب من معالجة القضايا المعلقة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا. وأكد أيضا العديد من المتحدثين أهمية مواصلة التقدم في إصلاح قطاع الأمن، وخاصة قوة الشرطة.

وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الذي عرض التقرير الرابع للأمين العام[٣١٨]. وأشار إلى أن الحكومة واصلت تحقيق قفزات كبيرة في التصدي لبعض التحديات ذات الأولوية المنبثقة عن أزمة عام ٢٠٠٦. ففي ١٤ تموز/يوليه، بدأ الملتمسون السابقون من القوات المسلحة يتلقون مستحقاتهم ويعودون إلى ديارهم، وفي ١ آب/أغسطس، كان جميع مقدمي الالتماسات قد غادروا مخيم إيتاراك لاران في ديلي. ويتواصل أيضا إحراز بعض التقدم في إعادة المشردين داخليا وفي استعراض قطاع الأمن. وأشار أيضا إلى أنه ردا على أحداث ١١ شباط/فبراير، اختارت الحكومة نموذجا أمنيا مختلطا بين الشرطة والجيش تولت بموجبه قيادة مشتركة بشكل مؤقت المسؤوليات الأمنية الداخلية، لا سيما في مناطق محددة من البلاد كان الهاربون متواجدين فيها.

(٣١٦) S/PV.5843، الصفحات ٢-٨.

(٣١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٣١٨) S/2008/501.

وعلى الرغم من نجاح هذا النهج في الإسهام في استسلام الهاربين، فهناك بعض المخاوف بشأن ارتكاب انتهاكات على أيدى تلك القوات، ولا سيما قوات الجيش. وأبلغ المجلس أن الحكومة قد أعربت عن رغبتها في استئناف قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي تحملها مسؤوليات مهام الشرطة بالكامل في مطلع العام المقبل. ومع ذلك، أكد الممثل الخاص أن توخي إطار زمني مرن لهذه العملية، باقتران مع الالتزام بمعايير يتفق عليها الجميع، له أهمية حاسمة في كفالة النجاح على المدى الطويل. وأخيرا، قدم لمحة عامة عن الجهود الأخرى التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور–ليشتي والحكومة من أجل تحسين سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والقضايا الإنمائية[٣١٩].

وأشار ممثل تيمور – ليشتي إلى أن القيادة المشتركة للشرطة والقوات المسلحة التي أنشئت ردا على محاولتي الاغتيال نفذت عمليتها دون عنف ملحوظ مع وجود درجة من التعاون المؤسسي بينت التقدم المحرز في إعادة بناء المؤسستين. وبينما أقر بوجود ٤٤ قضية وردت فيها إدعاءات بوقوع انتهاكات في مناطق عمليات القيادة المشتركة، شدد على أن الحكومة ملتزمة بتحديد المسؤولية واتخاذ إجراءات تأديبية للحيلولة دون تكرار هذه الحوادث في المستقبل. وأعرب أيضا عن أمله في أن تُفصل أي مناقشة لتخفيض شرطة الأمم المتحدة عن استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور–ليشتي الاضطلاع بمسؤولياتها، وأن يُحتفظ بوجود قوي لشرطة الأمم المتحدة خلال الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الحالية في تيمور – ليشتي وفيما بعدها[٣٢٠].

ورحب المتحدثون بالتطورات الإيجابية في تيمور – ليشتي، ولكن شددوا على ضرورة الاستمرار في إحراز تقدم بشأن الإصلاحات في قطاع الأمن والمصالحة السياسية. وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم إزاء تقارير عن سوء سلوك بعض أفراد الجيش والشرطة، ولا سيما خلال فترة العمل تحت القيادة المشتركة، وشددوا على أنه بعد أن انتهت حالة الطوارئ الآن، فإن جميع أفراد الشرطة الوطنية يجب أن يعملوا تحت قيادة مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة، وعلى الحكومة أن تميز تمييزا واضحا بين دور القوات المسلحة ودور مؤسسات إنفاذ القانون.

وفي الجلسة ٥٩٥٩ المعقودة في التاريخ نفسه، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٣٢١]، أشاد فيه المجلس بالقيادة السياسية ومؤسسات الدولة في تيمور – ليشتي لما أبدته من سرعة وحسم ومسؤولية، مع مراعاة الإجراءات الدستورية في البلد، في مواجهة الأحداث التي وقعت في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨. وسلم المجلس بأن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في تيمور – ليشتي لا تزال هشة رغم التقدم الذي أُحرز بشكل عام في الحالة الأمنية في البلد، منذ أحداث أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأكد من جديد الأهمية التي لا يزال يتسم بها استعراض وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك أهمية الجهود الجارية لتحقيق المساءلة والعدالة.

### ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩: إحاطتان إعلاميتان مقدمتان من الأمين العام ورئيس تيمور – ليشتي

في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما الأمين العام ورئيس تيمور – ليشتي. وذكر الأمين العام أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، أُحرز تقدم ملحوظ في معالجة المشاكل العالقة من مخلفات أزمة عام ٢٠٠٦. وتوصل الملتمسون إلى تسوية مع الحكومة. وعادت الغالبية العظمى من المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية بدون حوادث تُذكر. وبالتالي، فالبلد يمكنه أخيرا أن يولي

(٣١٩) S/PV.5958، الصفحات ٢–٥.

(٣٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥–٧.

(٣٢١) S/PRST/2008/29.

اهتمامه المركز للمهمة الرئيسية المتمثلة في بناء الركائز القوية والدائمة اللازمة لكفالة الاستقرار على المدى الطويل. وأكد الأمين العام أن إحدى الأولويات الرئيسية للعام المقبل تكمن في تطوير القطاع الأمني، وستتمثل خطوة كبيرة في هذا الشأن في استعادة الشرطة الوطنية تدريجيا للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بمهام الشرطة. وأشار إلى أن أحدث تقرير له يتضمن مجموعة من المعايير لقياس ما تحرزه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي من تقدم في تنفيذ ولايتها، مؤكدا أن عددا من المسائل الأساسية سيتطلب اهتماما مطردا وطويل الأمد يتجاوز فترة ولاية البعثة[٣٢٢].

وأبلغ رئيس تيمور ليشتي المجلس أن تيمور - ليشتي تنعم الآن بالسلام، وأن الوضع الأمني تحسن بشكل جذري وأن الاقتصاد سجل نموا حقيقيا زاد على ١٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨. وقدم عرضا في بيانه عن الميزانية وخطط التنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة المقبلة، بما في ذلك إصلاح القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي. وأشار إلى أن ٥٨ من إجمالي ٦٠ مخيما من مخيمات المشردين داخليا قد أغلقت وأن البقية ستغلق في أوائل عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، رأى أنه على الرغم من الزيادة الأخيرة في مستويات الفقر، فإن بلده سينجز هدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وشدد على أن إصلاح القطاع الأمني هو أولوية فترته الرئاسية، وعرض التحسينات التي أدخلت في قطاعات الشرطة والجيش والقضاء. وفي الختام، شدد على أهمية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تحظى بتأييد نسبته ٧٥ في المائة وأن الناس يعربون عن ارتياحهم بشكل عام إزاء أداء الحكومة والشرطة وغيرها من المؤسسات، مما يشكل تحولا كبيرا عن عام ٢٠٠٦[٣٢٣].

ورحب المتحدثون بالتقدم المحرز في تيمور - ليشتي في أعقاب اعتداءات ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولا سيما معالجة الحكومة لعواقب أزمة عام ٢٠٠٦ على نحو سليم بحيث أدت إلى إعادة إدماج الملتمسين في الحياة المدنية وعودة أغلبية المشردين داخليا. وفي الوقت نفسه، أقروا بأن الدولة الفتية لا تزال تواجه العديد من التحديات، وركزوا ملاحظاتهم على إصلاح قطاع الأمن والإصلاح القضائي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، رحبوا بالاستراتيجية المتوسطة الأجل الواردة في تقرير الأمين العام، وأحاطوا علما بأن الحكومة قد وافقت على ما يتصل بها من نقاط مرجعية. واتفق معظم المتحدثين على الحاجة إلى استمرار المساعدة الدولية لكي تتصدى تيمور - ليشتي بفعالية للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها، ورحبوا باستمرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

### ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص الذي عرض التقرير السادس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي[٣٢٤]. وأشار إلى العديد من التطورات الرئيسية التي استجدت منذ تقريره الأخير، ومن بينها اعتماد ميزانية وطنية وإجراء انتخابات السلطات المحلية بنجاح، مما يدل على تحسن قدرة الحكومة على إجراء الانتخابات بنفسها. وقدم الممثل الخاص أيضا لمحة عامة عن أنشطة البعثة في الآونة الأخيرة المتصلة بالعدالة الانتقالية، وعملية تسليم المسؤولية عن مهام الشرطة الجارية إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، والأنشطة الأخرى المتعلقة بسيادة القانون[٣٢٥].

(٣٢٢) S/PV.6085، الصفحات ٢-٤.

(٣٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٤-١٠.

(٣٢٤) S/2009/504.

(٣٢٥) S/PV. 6205، الصفحات ٢-٦.

وأشار نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي أنه جرى اختبار الديمقراطية التيمورية داخل البرلمان بعد اقتراح حجب الثقة عن الحكومة لأنها قررت إطلاق سراح أحد أفراد الميليشيا السابقين. وبعد نقاش تميز بالحيوية بثته التلفزة، رُفض الاقتراح بأغلبية كبيرة، ولم يتم إطلاق سراح عضو الميليشيا، بل تم تسليمه إلى السفارة الإندونيسية لكونه مواطنا إندونيسيا. وفي عرضه التقدم المحرز في بلده في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٦، أشار نائب رئيس الوزراء إلى إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا وإعادة إدماج المشردين داخليا وإعادة بناء المنازل، وانتقال التركيز إلى تقديم المساعدة فيما يتعلق بالممتلكات والأصول المدمرة. وفي عرضه تفاصيل الإنجازات التي تحققت في إصلاح القطاع الأمني والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، قال إنه في حين تبتعد تيمور – ليشتي حاليا عن النزاع وتسير نحو تحقيق التنمية، فإنها ستظل في حاجة إلى وجود الأمم المتحدة ودعمها حتى عام ٢٠١٢[٣٢٦].

وأجمع المتحدثون على الإشادة بالتقدم المحرز في تيمور – ليشتي منذ أزمة ٢٠٠٦، حيث أثنى عدة مندوبين على الاحتفال السلمي في ٣٠ آب/أغسطس بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي الذي فتح الطريق إلى الاستقلال. وأشار العديد من المتحدثين إلى إحراز التقدم في الحكم الديمقراطي، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد، ورحبوا بإجراء انتخابات محلية سلمية وديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ورحب عدد من المتحدثين أيضا بانتقال التركيز من منع النزاعات إلى بذل جهود تستهدف تنمية أكثر شمولا، على الرغم من تحذير الكثيرين من أن الفقر والبطالة لا يزالان من العوامل المزعزعة للاستقرار التي ينبغي للحكومة أن تعالجها. ورحب العديد من الوفود أيضا بالهدوء المستمر الذي تتسم به الحالة الأمنية ، وأشارت بشكل خاص إلى التقدم المحرز في إغلاق مخيمات المشردين داخليا وإعادة إدماج الملتمسين. وناقش معظم المتحدثين أيضا التطورات في الركائز الأربع لولاية البعثة (الحكم الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون)، وركزوا على مجالات متنوعة لا تزال في حاجة إلى إجراء بعض التحسينات. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، على وجه الخصوص، رحب معظم المتحدثين بتسليم البعثة المسؤوليات عن مهام الشرطة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ثلاث مناطق، وأعربوا عن أملهم في إجراء مزيد من عمليات التسليم تلك قريبا.

(٣٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

**الجلسات: الحالة في تيمور – ليشتي**

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٨٣٣<br>١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ | | | | | S/PRST/2008/5 |
| ٥٨٤٣<br>٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/26) | | **المادة ٣٧**<br>٨ دول من الدول الأعضاء[أ]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٨٤٤<br>٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/26) | مشروع قرار مقدم من أستراليا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا (S/2008/124) | **المادة ٣٧**<br>أستراليا، والبرتغال، وتيمور ليشتي، ونيوزيلندا | | القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨)<br>١٥ - لا أحد - لا أحد |
| ٥٩٥٨<br>١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/501) | | **المادة ٣٧**<br>٨ دول من الدول الأعضاء[ب]<br>**المادة ٣٩**<br>الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتيمور - ليشتي | جميع المدعوين | |
| ٥٩٥٩<br>١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/501) | | **المادة ٣٧**<br>تيمور - ليشتي | | S/PRST/2008/29 |
| ٦٠٨٥<br>١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2009/72) | | **المادة ٣٧**<br>١٥ دولة من الدول الأعضاء[ج] | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٦٠٨٦<br>٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2009/72) | مشروع قرار مقدم من ٩ دول من الدول الأعضاء[د] (S/2009/111) | **المادة ٣٧**<br>أستراليا، والبرتغال، وماليزيا، ونيوزيلندا | | القرار ١٨٦٧ (٢٠٠٩)<br>١٥ - لا أحد - لا أحد |
| ٦٢٠٥<br>٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2009/504) | | **المادة ٣٧**<br>٩ دول من الدول الأعضاء[هـ]<br>**المادة ٣٩**<br>الممثل الخاص للأمين العام | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |

(أ) أستراليا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وسلوفينيا، والفلبين، ونيوزيلندا، واليابان.

(ب) أستراليا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي (وزير الخارجية) ، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا، واليابان.

(ج) أستراليا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، وتيمور - ليشتي (الرئيس)، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وكوبا، وماليزيا، والنرويج، ونيوزيلندا.

(د) أستراليا، والبرتغال، وتركيا، وفرنسا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(هـ) أستراليا، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وتيمور - ليشتي (نائب رئيس الوزراء) ، وجنوب أفريقيا، والسويد ( باسم الاتحاد الأوروبي)، والفلبين، ونيوزيلندا.